للنشر الفوري

شركة الخليج الدولية للخدمات تحقق نمواً في إيراداتها بواقع 16% لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2020 لتصل إلى 832 مليون ريال قطري

- *المجموعة تحقق نمواً في إيراداتها مع اغتنام فرص النمو وزيادة حصتها من السوق وتجديد عقود رئيسية في مختلف قطاعاتها*
- *أرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بواقع 156 مليون ريال قطري لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2020*
- *المجموعة تواصل جهودها لتنظيم عملياتها من خلال مبادرات تحولية استراتيجية*
- *المجموعة تتخذ عدة تدابير للتصدي لجائحة كوفيد-19 بهدف ضمان صحة وسلامة موظفيها واستمرار أنشطة الأعمال*
- *عائد على السهم بواقع 0.005 ريال قطري لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2020، مقارنة بعائد على السهم بلغ 0.014 ريال قطري لنفس الفترة من العام الماضي*

الدوحة، قطر • 29 أبريل 2020: أعلنت اليوم شركة الخليج الدولية للخدمات (يشار إليها بعبارة "الخليج الدولية للخدمات" أو كلمة "المجموعة"، ورمزها في بورصة قطر: GISS)، إحدى أكبر مجموعات الشركات الخدمية في قطر ويشمل نطاق أعمالها خدمات الحفر لقطاع النفط والغاز والتأمين والنقل بالهليكوبتر وخدمات التموين، أعلنت عن تحقيق صافي أرباح بواقع 8.7 مليون ريال قطري لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2020.

أداء أنشطة الأعمال والآفاق المستقبلية

واصلت الخليج الدولية للخدمات خلال الربع الأول من عام 2020 مسيرتها نحو إعادة تنظيم قطاعاتها الرئيسية العاملة في مجال خدمات النفط والغاز، وذلك من خلال خفض التكاليف وزيادة الطاقة التشغيلية لأصولها واستكشاف المزيد من فرص النمو لزيادة حصتها من السوق. وفيما يتعلق بالقطاعات غير الرئيسية، فقد واصل قطاع التأمين جهوده لزيادة حصته من السوق وتمكن بنجاح من إعادة تسعير عقوده الحالية، فيما يبذل جهوداً لإدارة المطالبات على نحو أفضل والعمل على خفض مستوى المطالبات من أجل زيادة إجمالي أرباحه. ونجح أيضاً قطاع خدمات التموين في الفوز بعقود جديدة لتقديم خدمات التموين والقوى العاملة، فضلاً عن تحقيق مستويات إشغال كبيرة في كافة المخيمات. وقد أثمرت كل هذه الإنجازات عن زيادة إيرادات المجموعة، حيث سجلت جميع قطاعات أعمالها نمواً في الإيرادات، وسجلت أيضاً أعلى مستوى من الإيرادات المُوحدة مقارنة بجميع الأرباع السابقة من عام 2019.

وبرغم ذلك، فقد تأثر صافي أرباح المجموعة تأثراً بالغاً بقطاع التأمين، وذلك نتيجة لخسائر كبيرة غير محققة ضمن محفظته الاستثمارية بسبب التقلبات الحالية في السوق. وتعود الخسائر غير المحققة كما في 31 مارس 2020، والتي تبلغ 54 مليون ريال قطري، إلى التقلبات غير المسبوقة في الأسواق بسبب الاتجاهات السلبية السائدة فيها وسط ظروف عامة مناوئة تتضمن تراجع أسعار النفط والتباطؤ الاقتصادي منذ انتشار جائحة كوفيد-19. إلا أن هذه التحركات السوقية في المحفظة الاستثمارية غير محققة وليست على أساس نقدي، بل تم تسجيلها فقط لتعكس تحركات السوق في المحفظة الاستثمارية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بديناميكيات السوق.

وقد بدأ مشروع شرق حقل الشمال القطري (المعروف سابقاً باسم مشروع حقل الشمال) أعمال حفر الآبار، حيث تم في 29 مارس 2020 بدء حفر أول بئر، من مجموع 80 بئراً سيتم حفرها للمشروع، بواسطة منصة الحفر البحرية "جلف درل لوقاندا" (المملوكة لجلف درل، وهي مشروع مشترك، مسجل وفقاً للإجراءات المتبعة بمركز قطر للمال، بين شركة الخليج العالمية للحفر وشركة سي درل)، والتي تتم إدارتها

وتشغيلها من قِبَل شركة الخليج العالمية للحفر. وتُعد منصة الحفر هذه واحدة من أسطول يضم ست منصات حفر بحرية ستشارك في أعمال حفر آبار مشروع حقل الشمال، وستبدأ منصات الحفر الأخرى عملياتها خلال الفترة القادمة.

وسيوفر هذا المشروع للمجموعة العديد من الفرص لزيادة حصتها من سوق خدمات النفط والغاز بما يحقق لها مكاسب مستقبلية. كما أن المجموعة تثق في قوة أساسياتها وخطط تنمية أعمال كل قطاع من قطاعاتها، الأمر الذي سيدعمها في تحقيق كامل إمكاناتها، حيث شرعت في تنفيذ مبادرات جديدة لتحسين هياكل رأس المال والدين، فيما يتوقع أن تثمر هذه المبادرات بصفة عامة عن تحسين الكفاءة التشغيلية والأداء المالي في المستقبل القريب.

وفي تعليق له على الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة للربع الأول من عام 2020، أشار **الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس إدارة الشركة،** قائلاً: *"واصلت المجموعة مسيرتها نحو إعادة تنظيم قطاعاتها بالتركيز على تحقيق أفضل مستويات الطاقة التشغيلية لأصولها والالتزام بزيادة حصتها من السوق وترشيد تكاليف التشغيل لبناء أسس قوية لتنمية الإيرادات والأرباح. وقد ساعدت هذه الاستراتيجية بشكل خاص جميع القطاعات على أن تسهم بشكل أكثر إيجابية في أداء المجموعة، الأمر الذي أثمر عن زيادة إيرادات المجموعة. وبرغم ذلك، فقد تأثر صافي أرباح المجموعة بتقلبات السوق التي تؤثر على محفظتها الاستثمارية وسط ظروف مناوئة غير مسبوقة تتضمن جائحة كوفيد-19 وتراجع أسعار النفط. وفي خطوة للحد من انتشار جائحة كوفيد-19 وضمان استقرار مستوى عملياتنا، فقد اتخذت شركاتنا التابعة عدة تدابير لضمان سلامة موظفيها واستمرارية الأعمال. وستواصل شركات المجموعة سعيها للمحافظة على حصتها من السوق مع التركيز على تحقيق النمو وتعزيز القدرة التنافسية من حيث التكاليف بالمقارنة مع الكيانات المماثلة، الأمر الذي سيسهم في زيادة الأرباح والقيمة المضافة للمساهمين".*

الأداء المالي وأبرز الملامح التشغيلية

ارتفعت إيرادات المجموعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2020 بنسبة 16% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لتصل إلى 832 مليون ريال قطري، الأمر الذي يُعزى إلى النمو القوي الذي حققته جميع قطاعات أعمال المجموعة ضمن ثمار استراتيجيتها القوية للأعمال. وقد سجلت المجموعة أرباحاً قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بواقع 156 مليون ريال قطري لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2020. وبلغ صافي أرباحها لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2020 ما يعادل 8.7 مليون ريال قطري، بانخفاض تبلغ نسبته 65% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وتعكس هذه النتائج المالية النمو المستمر لصافي الدخل، باستثناء قطاع التأمين. وقد أبدى قطاع خدمات الطيران أداء مالياً وتشغيلياً قوياً بفضل استراتيجية التوسع في الأسواق. وتعافى قطاع الحفر على نحو كبير بفضل ترشيد التكاليف التشغيلية والمصروفات العامة والإدارية. وسيستمر قطاع الحفر في العمل على تحقيق المزيد من الوفورات في التكلفة في المستقبل، حيث من المتوقع أن يحقق المشروع المشترك الجديد هذا العام المزيد من نمو الإيرادات.

وقد تراجعت الأرباح التشغيلية بنسبة 31%، لتصل إلى 53 مليون ريال قطري للربع الأول من عام 2020 مقارنة بأرباح بلغت 77 مليون ريال قطري لنفس الفترة من العام الماضي. ويُعزى انخفاض الأرباح لهذه الفترة بشكل أساسي إلى قطاع التأمين، وذلك نتيجة التحركات السوقية السلبية المؤقتة غير المحققة في المحفظة الاستثمارية بسبب انهيار الأسواق المالية العالمية، الأمر الذي كان له تأثير بالغ على أرباح المجموعة، حيث واجه صافي أرباحها نمواً سلبياً، ما ألقى بظلاله على أداء الأعمال الذي أبدى تقدماً في جميع القطاعات.

وانخفضت تكاليف التمويل بنسبة 15% لتصل إلى 51 مليون ريال قطري للربع الأول من عام 2020، مقارنة بمبلغ 60 مليون ريال قطري للربع الأول من عام 2019 في ظل انخفاض سعر الفائدة السائد بين مصارف لندن.

وارتفعت إيرادات الربع الأول من عام 2020 بنسبة 8% مقارنة بالربع الرابع من عام 2019، وذلك بفضل نجاح المجموعة في اغتنام فرص النمو وزيادة حصتها من السوق وتجديد عقود رئيسية في مختلف قطاعاتها. كما ارتفع صافي أرباح الربع الأول من عام 2020 مقارنة بصافي أرباح الربع الرابع من عام 2019، الأمر الذي يعود بصورة أساسية إلى تحسن أداء الإيرادات والانخفاض الهامشي في التكاليف المباشرة.

وازداد إجمالي أصول المجموعة بنسبة 3% خلال هذه الفترة ليصل إلى 11 مليار ريال قطري كما في 31 مارس 2020، مقارنة بإجماليها كما في 31 ديسمبر 2019. وفيما يتعلق بالسيولة، فقد سجلت المجموعة أرصدة نقدية، بما في ذلك الاستثمارات قصيرة الأجل بواقع مليار ريال قطري، بزيادة تصل إلى 94 مليون ريال قطري. وبلغ إجمالي الدين 4.8 مليار ريال قطري كما في 31 مارس 2020.

إعادة هيكلة وإعادة تمويل الدين

تعمل المجموعة حالياً على إعادة هيكلة وإعادة تمويل دين شركتها التابعة المملوكة لها بالكامل، شركة الخليج العالمية للحفر، الأمر الذي سيتيح للمجموعة الفرصة لتحقيق توازن أفضل بين متطلبات الدين ورأس المال، كذلك ضبط أجل الاستحقاق.

ويبلغ إجمالي الدين الذي ستتم إعادة هيكلته وإعادة تمويله 1.3 مليار دولار أمريكي. وبموجب الشروط الجديدة، فستنخفض تكاليف التمويل التي تتكبدها المجموعة. كما ستتيح عملية إعادة التمويل للمجموعة إمكانية إعادة ضبط أجل الاستحقاق على نحو مستدام في المستقبل. وبفضل خطة عمل الإدارة، سيتيح هذا الهيكل الجديد للدين إمكانية إجراء خفض تدريجي للمديونية بالمركز المالي للمجموعة.

وفي ظل انخفاض الهوامش بعد التفاوض عليها والتراجع الحالي لأسعار الفائدة، فإن عملية إعادة التمويل لن تساعد المجموعة في خفض تكلفة الفائدة فحسب، بل ستوفر لها أيضاً هيكل دين أكثر فاعلية وكفاءة مع مرونة أكبر لحفز خطة نمو الشركة التابعة ودعمها في استغلال أي فرص عمل جديدة.

التدابير المُتخذة بشأن انتشار كوفيد-19 وآثاره

اتخذت المجموعة عدة تدابير للحد من انتشار جائحة كوفيد-19، وذلك لضمان صحة وسلامة موظفيها واستمرار أنشطة الأعمال. وتؤمن المجموعة بأن موظفيها هم أغلى أصولها، لذا فإنها ترصد الأوضاع عن كثب. كما تراقب الإدارة في كل كيان تشغيلي الأوضاع باستمرار مع التزام وتفانٍ كبير لضمان السلامة واستمرارية الأعمال.

وفي ظل حالة عدم اليقين الواضحة بشأن إمكانية تحديد ماهية تأثيرات كوفيد-19 على التكاليف والإيرادات، فمن السابق لأوانه في هذا الوقت التنبؤ بالتأثيرات التي يمكن أن تحدث على مدار الفترة المتبقية من العام. وقبيل انتشار كوفيد-19، كانت المجموعة قد نفذت بالفعل مبادرات لترشيد التكاليف في كافة شركاتها التابعة. وفي ظل الوضع الحالي، فإنها تعمل بشكل استباقي ومنتظم على تحديد المزيد من الفرص لترشيد التكاليف، حيثما تنشأ. وعلاوة على ذلك، فإن برامج الإنفاق الرأسمالي في كافة شركات المجموعة تخضع للرصد والتقييم بشكل دوري للتأكد مما إذا كان من الممكن إجراء أي تأجيل لها أم غير ذلك، دون أن يؤثر ذلك على جودة العمليات وسلامتها وموثوقيتها.

أبرز الملامح التشغيلية حسب القطاع

قطاع الحفر: أبدى قطاع الحفر تحسناً ملحوظاً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وذلك نتيجة تحقيق وفورات في التكاليف المباشرة وتراجع تكاليف التمويل. وارتفعت إيراداته ارتفاعاً هامشياً لهذه الفترة بنسبة 2% لتصل إلى 290 مليون ريال قطري.

وحقق القطاع تقدماً جيداً عبر خفض تكاليف التشغيل، وذلك بالاستعانة بمصادر خارجية لتقديم الخدمات وترشيد الهيكل والوصول بالأنشطة التشغيلية إلى مستويات مثلى. واستطاع أن يخفض من تكاليفه المباشرة بمقدار 13 مليون ريال قطري مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. إضافة إلى ذلك، فقد استفاد القطاع من انخفاض أسعار الفائدة السائدة بين مصارف لندن جراء الظروف الحالية بالأسواق، كذلك الانخفاض في تكاليفه التمويلية بقيمة 6 ملايين ريال قطري مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

ونتيجة لذلك، فقد انخفض صافي خسائر القطاع بنسبة 98% ليصل إلى 0.4 مليون ريال قطري للربع الأول من عام 2020، مقارنة بصافي خسائر قدر بنحو 28 مليون ريال قطري لنفس الفترة من العام الماضي. وفي ظل التراجع الحالي الكبير في أسعار النفط، فإن شركة الخليج العالمية للحفر ستواصل تقييم وترشيد الإنفاق التشغيلي والتكاليف التي يمكن التحكم فيها لتعزيز صافي أرباحها.

واستشرافاً للمستقبل، فإن قطاع الحفر قد أصبح مؤهلاً على نحو متميز للاستفادة من فرص النمو الكبيرة التي أفرزها بصورة أساسية إطلاق مشروع توسعة حقل الشمال، فقد حصل المشروع المشترك للشركة على عقود لتوفير ست منصات حفر بحرية، حيث بدأت بالفعل منصة الحفر البحرية "جلف درِل لوڤاندا" عملياتها في نهاية هذا الربع، وستبدأ باقي منصات الحفر عملياتها على مراحل مختلفة خلال العام. علاوة على ذلك، فإن شركة الخليج العالمية للحفر تهيئ نفسها حالياً لاغتنام فرص محلية ودولية أخرى، الأمر الذي لن يعزز فقط من معدلات تشغيل الأصول والتدفقات النقدية فحسب، بل سيوفر أيضاً سبلاً للتنويع. وبرغم ذلك، فإن استراتيجية التوسع الدولي قد تتأثر بعمليات التأجيل بسبب الوضع العام الحالي الناجم عن انتشار جائحة كوفيد-19.

قطاع التأمين: ارتفعت إيرادات قطاع التأمين ارتفاعاً كبيراً بمقدار 40 مليون ريال قطري، بزيادة تبلغ نسبتها 21% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لتصل إلى 231 مليون ريال قطري لهذه الفترة. وقد نمت إيرادات القطاع نمواً كبيراً في ظل تجديد "وثائق التأمين" بنجاح، بالإضافة إلى التسعير بشروط أفضل مع كل العملاء الرئيسيين ضمن شريحة التأمين الطبي، الأمر الذي وفر ضماناً لاستمرار تدفقات الإيرادات على مدار العام.

وتراجع صافي أرباح القطاع بشكل ملحوظ بمقدار 62 مليون ريال قطري مقارنة بالربع الأول من عام 2019، ليصل إلى صافي خسائر بواقع 45 مليون ريال قطري لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2020. فقد تأثر صافي أرباح القطاع تأثراً بالغاً بالتحركات السوقية السلبية غير المحققة في المحفظة الاستثمارية نتيجة التقلبات الحالية التي تشهدها الأسواق في ظل انتشار جائحة كوفيد-19. علاوة على ذلك، فقد عادل جزئياً انخفاض صافي المطالبات مقارنة بالربع الأول من عام 2019 هذا التراجع في الأرباح.

واستشرافاً للمستقبل، فإن قطاع التأمين سيواصل جهوده لزيادة حصته من السوق وإعادة تسعير عقوده الحالية في شريحة التأمين الطبي، وإدارة المطالبات على نحو أفضل والعمل على خفض مستوى المطالبات من أجل زيادة إجمالي أرباحه. وسيواصل القطاع أيضاً جهوده

للاستفادة من الفرص المتاحة في سوق إعادة التأمين الصعبة، مع توقعات بزيادة معدلات الأقساط لأنشطة الأعمال المحلية والدولية، هذا فضلاً عن تعزيز حدود الاتفاقيات وقدرات الاتفاقيات والاتفاقيات التناسبية البديلة.

قطاع خدمات الطيران: بلغ إجمالي إيرادات قطاع خدمات الطيران 185 مليون ريال قطري لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2020، بزيادة كبيرة مقارنة بالربع الأول من عام 2019 تبلغ 45 مليون ريال قطري، أو ما نسبته 32%، وهو ما يمثل نمواً بنسبة 63% في صافي أرباح القطاع ليصل إلى 58 مليون ريال قطري.

وقد أسهم عدد من العوامل في هذه الزيادة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ومنها استمرار قوة الطلب في قطاع النفط والغاز المحلي، كذلك مراجعة أسعار العقود اعتباراً من هذا العام وإضافة طائرة جديدة ضمن عمليات النفط والغاز. علاوة على ذلك، فقد أثمر النجاح المستمر للاستراتيجية الاستباقية للقطاع بشأن تنمية الأعمال عن الدخول إلى عدد من المناطق الجديدة، حيث تم إبرام عقود في أنغولا وسلطنة عُمان والكويت وجنوب أفريقيا، وبدأت العمليات مطلع هذا العام. كما أسهم تحسن الأداء التشغيلي للشركة التابعة التركية "ريد ستار للطيران" في زيادة الإيرادات مقارنة بالربع الأول من عام 2019.

وسيستمر قطاع خدمات الطيران في التركيز على الأسواق الدولية الرئيسية التي توفر فرصاً لخدمات الطيران بقطاع النفط والغاز. بالإضافة إلى ذلك، فإن استحواذ القطاع على حصة تبلغ 49% من شركة "ايرأوشن ماروك" في عام 2019 سيحفز النمو بصورة أكبر، حيث يجري حالياً استكشاف فرص في المغرب وغرب أفريقيا وجنوب أوروبا.

قطاع التموين: شهدت إيرادات قطاع خدمات التموين التابع للمجموعة ارتفاعاً بنسبة 19% لتصل إلى 135 مليون ريال قطري للربع الأول من عام 2020 في ظل التوسع الناجح في توفير خدمات التموين والقوى العاملة للقطاعات الصناعية وارتفاع مستويات إشغال المخيمات في مسيعيد ودخان، وهو ما أثمر عن زيادة كبيرة في الأرباح بنسبة 94% لتصل إلى 8 ملايين ريال قطري للربع الأول من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وبالتطلع إلى المستقبل، فمن المتوقع أن تنمو سوق خدمات التموين في قطر بمعدل إيجابي حتى عام 2024، الأمر الذي يرتبط بشكل أساسي بمشروع توسعة حقل الشمال واستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 في قطر، حيث من المتوقع أن يزداد عدد الزوار. وبذلك سيزداد الطلب على خدمات التموين والإقامة في قطاع الضيافة، حيث تتمتع أمواج بوضع جيد يؤهلها لاغتنام هذه الفرص.

مؤتمر هاتفي لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة

تستضيف شركة الخليج الدولية للخدمات مؤتمراً هاتفياً يدعى إليه المستثمرين لمناقشة أرباح الشركة ونتائجها للربع الأول من عام 2020 والآفاق المستقبلية على مستوى أنشطة الأعمال ومسائل أخرى، وذلك يوم الأربعاء الموافق 6 مايو 2020 في تمام الساعة 01:30 ظهراً بتوقيت الدوحة. وسوف يتم نشر العرض التقديمي الخاص بعلاقات المستثمرين، الذي سيصاحب المؤتمر، على صفحة المطبوعات ضمن الموقع الإلكتروني للشركة.

-انتهى-

نبذة حول شركة الخليج الدولية للخدمات

تأسست شركة الخليج الدولية للخدمات، وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر، في 12 فبراير 2008 وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 خاصة المادة (68) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومن خلال شركات المجموعة، تعمل الخليج الدولية للخدمات في أربعة قطاعات متميزة، وهي خدمات التأمين وإعادة التأمين والحفر والخدمات ذات الصلة وخدمات النقل بالهليكوبتر وخدمات التموين. تقدم قطر للبترول، المساهم الأكبر، جميع وظائف المكتب الرئيسي للشركة من خلال اتفاقية شاملة للخدمات، وتُدار عمليات الشركات التابعة بصورة مُستقلة من قِبَل مجالس إدارة الشركات المعنية والإدارة العليا لكل منها.

للحصول على المزيد من المعلومات حول هذا البيان الصحفي، يرجى التواصل من خلال عنوان البريد الإلكتروني: gis@qp.com.qa أو زيارة الموقع الإلكتروني للشركة: www.gis.com.qa

بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركات التي تمتلك فيها شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق. استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا البيان الصحفي، يُشار أحياناً إلى شركة الخليج الدولية للخدمات بعبارة "الخليج الدولية للخدمات" أو كلمة "المجموعة".

قد يحتوي هذا الإصدار الصحفي على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات والأعمال التي تديرها الخليج الدولية للخدمات. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف مادي بين النتائج الفعلية أو الأداء العملي والتشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على المجموعة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات التطلعية.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق الخدمات المجموعة (ج) فقدان الحصة من السوق وشدة المنافسة داخل القطاع (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية (و) تغير ظروف الأسواق المالية والاقتصادية (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً جوهرياً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة. والبيانات الواردة في هذا الإصدار الصحفي تهدف إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذه الوثيقة المشار إليه في صفحة الغلاف.

لا تتحمل شركة الخليج الدولية للخدمات ومديريها وموظفيها ومسؤوليها ومستشاريها ووكلائها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو آثار ضارة أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة ومشاريعها المشتركة وشركاتها الشقيقة مُلزمة بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات أدخلت على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن الخليج الدولية للخدمات دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

ملاحظات عامة

تتبع السنة المحاسبية لشركة الخليج الدولية للخدمات التقويم الميلادي. ولا يتم إدخال أية تعديلات على السنوات الكبيسة. وحيثما ينطبق ذلك، فإن جميع القيم تشير إلى حصة الخليج الدولية للخدمات، ويتم التعبير عنها بملايين الريالات القطرية، وتجبر النسب المئوية إلى كسر عشري واحد. ويتم التعبير عنها بالمليارات/ ملايين الريالات القطري. كما أن كل القيم الأخرى تجبر إلى أقرب عدد صحيح. وتستند القيم المُعبر عنها بالدولار الأمريكي إلى السعر التالي: دولار أمريكي واحد = 3.64 ريال قطري.

تعاريف

•Cash Realisation Ratio: نسبة التحقق النقدي، التدفق النقدي من العمليات /صافي الربح x 100 • Debt to Equity: نسبة الدين إلى حقوق المساهمين، (الدين الحالي + الدين طويل الأجل)/ حقوق المساهمين x 100 • Dividend Yield: عائد أرباح الأسهم، إجمالي أرباح الأسهم النقدية / القيمة السوقية عند الإغلاق 100x • Energy (Insurance): يشير إلى أعمال الطاقة والمصانع والإنشاءات والشؤون البحرية والدفاع المدني وغيرها من أعمال • EBITDA: الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (صافي الربح + الفوائد المدينة + الإهلاك + الاستهلاك) • EPS: الربح لكل سهم (صافي الربح / عدد الأسهم العادية المستحقة السداد في نهاية العام) • Free Cash Flow: التدفق النقدي الحر، التدفقات النقدية من العمليات – إجمالي الإنفاق الرأسمالي • IBNR: حدثت ولم تتم الإشارة إليها (يشير إلى المطالبات المترتبة التي لم تتم الإشارة إليها في تاريخ بيان المركز المالي) • Interest Cover: تغطية الفوائد (الأرباح قبل مصاريف الفوائد + الضرائب) / مصاريف الفوائد • Net Debt: صافي الدين، الديون الحالية + الديون طويلة الأجل - النقد وأرصدة بنكية • Payout Ratio: نسبة توزيع الأرباح، إجمالي أرباح الأسهم النقدية/صافي الأرباح x 100 • P/E: نسبة السعر إلى الأرباح (القيمة السوقية عند الإغلاق / صافي الأرباح) • ROA: العائد على الأصول [الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك / مجموع الأصول × 100] • ROCE: العائد على رأس المال العامل [صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / (مجموع الموجودات - المطلوبات المتداولة) × 100] • ROE: العائد على حقوق المساهمين [صافي الربح / حقوق المساهمين × 100] • Utilisation (rigs): عدد الأيام بموجب العقد/ (عدد الأيام المتاحة – أيام الصيانة) x 100.